

لا يعبر تلقائياً في هذا من قولهم وهذا الاعتباره في غير الترتيب في الخلق صحت المشكل  
 الذي علم تأخر وضعه لانه بالنسبة الى المجازة قاله **الخبر** هذا وقد عرج الودع في الاطلاق  
 بان حقيقة المجازة كانت في استنباط اقسام الاسماء التي لا يجرى بها كونه وغرو له اسم الورد  
 الحقيقية والمجازية على ما يشهد به احتجاجه والزهدي في **قول** اما هنا في غير ذلك  
 لان حقيقة على ما تقدم انما تكون في استنباط النظم فيها وتوضيحها ولا المجاز في غير ما وضعه  
 اولاً وذلك من غير كون الورد كصفتي والمجاز في وضع اللغة موضعاً في شي قبل هذه الاستعمال  
 وفي وضع اللغة واسماء الاعلام ليست لذلك فان استعمالها لم يتعد استعمالها في اصل اللغة اولاً ولا  
 غيره لا في المحكي في وضعهم فلا يكون حقيقة ولا مجازاً واما استنباطها فيكون الوضع العادي في الورد  
 المعبره بل انها لانه وضع شخصي فيكون المراد والمرتبة له فيكون لا يكون في استنباطه في  
 الشخص حقيقة وضعه لغة مجازاً فان قيل المهور من كلام المحقق في سائر الشرح اوضح ان  
 يكون في الاعلام حقيقة ولا مجازاً حيث قال واعلم ان تعريفه هذا استنباطاً وحقيقة الشخصية والقيمة  
 والقيمة لان الوضع المعبره لانه وضع اللغة في ثلثها ان الوضع العادي من تحت الوضع  
 العرفي لان احوال العرب ان انبوه وتعريفها بينهم فكانهم فعلوه وانما وان صدر عن واحد منهم  
**قال الخبر** لا يصحان يجعل المجازة والارتباط سائلاً للمكانة في بعض الاصطلاحين في ان  
 جميع العلاقات متصورة في الارتباط صريح او معني **قول** يري به في غير الاسلام فانه جعل  
 الارتباط صريحاً في تناو العلاقات التي هي غير المشابهة والارتباط معني متناولاً للعلاقة التي  
 هي التي به في غير ان يجعل ههنا المجازة والارتباط معني والاهم تناولاً للارتباط صريحاً و  
 معني فافعله **قال الخبر** وانما ان الصفة الظاهرة المشبهة فيها من المحسوس والمعتول هما  
 في استعاره الورد والتمتع والارتباط في غير ذلك صريح فيه الشكل في الورد معني  
 في الشكل كما علمنا فلهذا حال بعض الشارحين ان المصطلح في العلاقات في اربعة اقسام  
 اربعة البعض الامعها في حيث قال ما ذكرنا منها الاربعة انواع اتمها المشابهة وهي اما  
 الشكل كالاسنان بالورد المنقوشة لثابتها في الشكل اما الصفة المشبهة ان يكون نطقه  
 كما طارق الورد على الورد المشابهة في صفة الشجاعة وهي مشبهة في حقيقة الورد

الاجز

فيلزم حيزاً طارق الورد على الورد **الخبر** وان كان من بابها العيون المعبره في حفة الخبر الورد  
 الورد حقيقة غير مشهورة الثاني اتصاف المحل بالمعنى تحقيقاً بما عتباراً وان كان لتسمية التسمية المشبهة المشكل  
 انه كان كذلك واليه ان يقول له اولاً انه كان عليه الثالث اتصاف المحل بالمعنى تحقيقاً بما  
 مشكول التسمية العيب الخبر باعتبارهم ورتبهم الى الورد واليه ان يقول له اولاً الورد المعبره بما  
 كما طارق الميزاب الماء هذا الكلام وادب من تامل صادق في تطبيقه على عبارة النبي **قال الخبر**  
 واستدل لو كان تقليداً للمعنى في النظر في العلة ان اجيب بان النظر الواضع ولو لم يكن فلا طارق على  
 الحكمة **وقال المحقق** واستدل عليه بان لو كان الجاز تقليداً لما اختلف الورد في العلة والارتباط على  
 اما الملازمة تعلق الورد دون العلة في مسبق بتصحيحه والعلاقة دون الورد في تصحيحه فانتسب في المجازة  
 وهو واحد على ما يقع في النظر في الورد اما استواء الورد فلا يطابق اهل العربية على اختلافه في المجازة  
 ان الورد هو الاستفاد في الخبر من النظر في العلة الذي اتفق عليه انتصار الوضع في الوضع اليها  
 لا اختيار للمعبره في غير زمانه استغناء في الخبر الورد منهم افتقار المعبره اليه بطلان  
 في غير الورد في الاطلاق على الحكمة الباقية على كونه في الحقيقة الى المجازة يعرف حقيقة **وقال الخبر**  
 في بعض الشارحين ان الاول للمعنى الملازمة والثاني لفظان الثاني وبعضهم العكس وبعضهم ان  
 كليهما للمعنى الملازمة والربح من تكملة وتعميمات فذهب الشارع للفتن ان كليهما للمعنى المتناو  
 الوردية وتقر بان الورد من اشتراط التعلق في العاد المجازات هو استغناء المعبره في غير الورد او  
 شكها بالجز واستعماله النظر في غير ما وضعه من النظر في العلاقة لاستغناء الواضع في وضعه  
 ولا في غير الورد اعراضاً آخر وقد ادعى المستعمل اجمال اهل العربية على استغناء الورد في وضع المعجب اولاً  
 اجابهم على افتقار المعبره بظلال ان يكون في غير الورد وانما الاجماع على استغناء الواضع في وضعه  
 وبعد تسليم الاجماع على افتقار المعبره يمنع اجماعهم على افتقار الورد في غير الورد في غير اعراضاً آخر له  
 وثبت الوقف في قوله انما يتنا في عدم الافتقار صلا ل عدم الافتقار في الخبر على ما هو الورد في قوله  
 سائلاً ليس سائلاً للارتباط الثاني وافتقار المعبره في غير الورد في الحقيقة للافتقار في هذا المعبره  
 الافتقار عدم افتقاره على الواضع **قول** ما ذكره في الجلال بان لو خفف منه ترجمه لكانت لغاية الترتيب